



النظم الاقتصادية

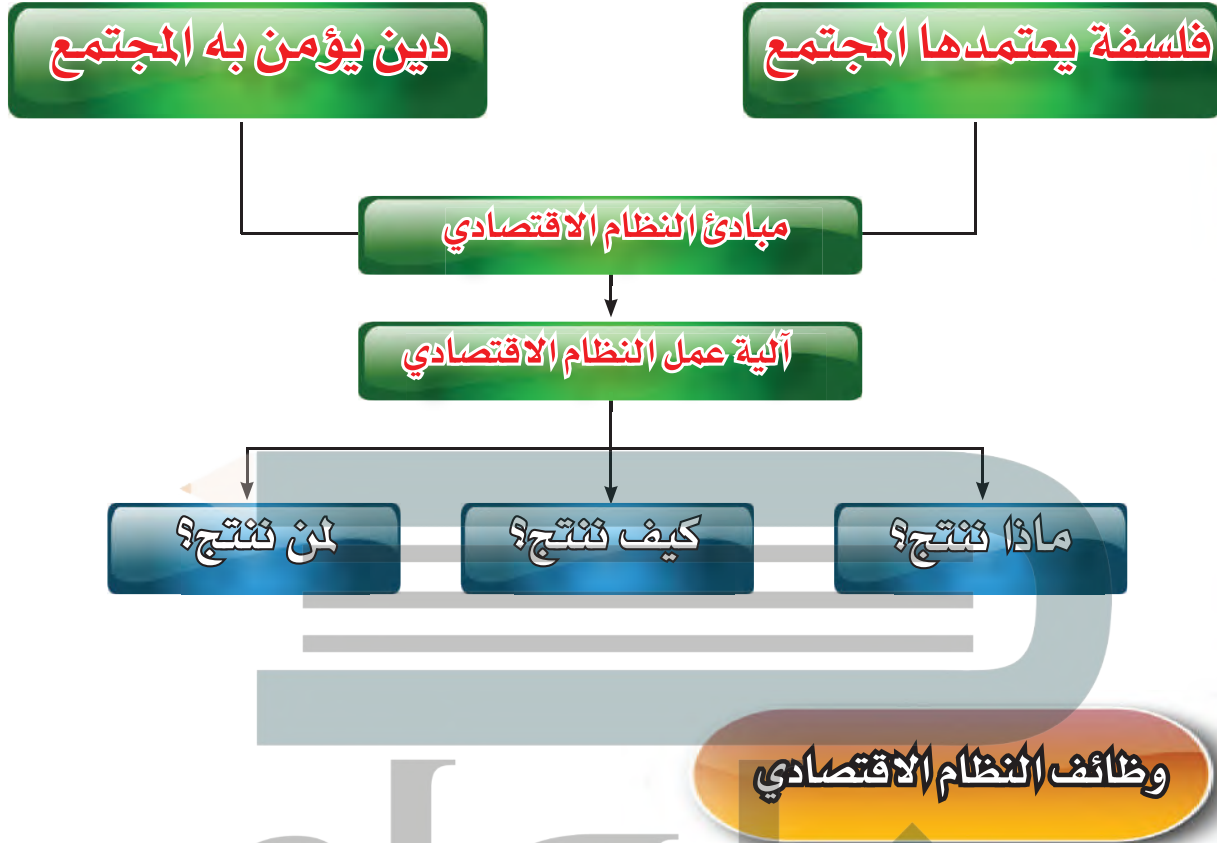
المقدمة

المشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها موجودة لدى جميع المجتمعات متقدمة أو متخلفة، شرقية أو غربية، وتختلف المجتمعات فيما بينها في كيفية التصدي لعناصر المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى النظام الاقتصادي.

تعريف النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي في جوهره مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

فالنظام الاقتصادي يحده إطار فلسفي يبين أهداف النظام وقد يكون وضعياً بشرياً أو يكون معتمداً على شريعة سماوية، أما المبادئ فهي المحتوى الفكري للنظام الاقتصادي وتبين الأركان التي يقوم عليها، أما الآلية فهي صياغة للعلاقات بين عناصر الإنتاج المختلفة في ضوء الإطار الفلسفي أو المذهب الفكري المتبع.



إن دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بالوظائف الآتية:

- ١- بيان الطريقة التي يحدد بها المجتمع احتياجاته من السلع والخدمات من حيث الكمية والنوع مع وضع آلية لترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية. وهذه هي إجابة سؤال ماذا ننتج؟
- ٢- تحديد خصائص المشروعات التي تتولى الأنشطة الإنتاجية في المجتمع، وكيفية تلبية احتياجات المجتمع وبأي وسائل فنية. وهذه هي إجابة كيف ننتج؟
- ٣- وضع معايير لتوزيع ناتج النشاط الاقتصادي على المشاركين في الإنتاج بما يضمن استقرار المجتمع واستمرار النمو الاقتصادي. وهذه هي إجابة سؤال لمن ننتج؟

وتقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في القيام بهذه الوظائف، وبالتالي قدرته على مواجهة المشكلة الاقتصادية.

أنواع النظم الاقتصادية

يشهد العالم تجاذب نظامين وضعيين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي أو المزج بينهما، كذلك يوجد النظام الاقتصادي الإسلامي الذي انبثق من مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. أما النظام الذي يختاره أي مجتمع فعلياً فهو يتوقف على عقيدة المجتمع وتكوينه الاجتماعي والثقافي فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به.



فيما يأتي نعرض المبادئ التي يقوم عليها كل نظام وكيف يواجه عناصر المشكلة الاقتصادية وأهم انتقاداته.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

ساد هذا النظام منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى أواخر القرن العشرين الميلادي، وأبرز الدول التي طبقتها الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان. والركيزة الأساس لهذا النظام هي المذهب الفردي الحر، ومنه تنبثق المبادئ الآتية:

أ- الحرية الاقتصادية

للأفراد الحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الدولة، وذلك يتضمن حرية العامل في اختيار العمل الذي يزاوله أو اختيار عدم العمل وحرية المنتج في تحديد نوعية وكمية السلع التي يقوم بإنتاجها أو التوقف عن الإنتاج تماماً، وحرية المستهلك في التصرف في دخله حيث يشتري ما يشاء من السوق.



ب- الملكية الخاصة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للأفراد وليس للحكومة، فالقطاع الخاص يملك ويدير المصانع والمزارع ومرافق النقل والأنشطة التجارية بأنواعها كافة.

أما دور الدولة فهو حماية الملكية الخاصة من خلال سن القوانين التي تكفل حرية التملك ونظم نقل الملكية، والالتزام بوظائف الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي وتطبيق العدالة.

ج- المنافسة الكاملة

هذا من المبادئ النظرية في النظام الرأسمالي، حيث يفترض أن أسواق السلع والخدمات النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج تتمتع بالمنافسة الكاملة، وبالتالي تكون الأسعار السائدة هي أقل الأسعار ومواصفات السلعة عالية الجودة ومتجانسة.

لكن المنافسة الكاملة تتطلب شروطاً إذا توفرت يقال إن النظام السائد هو نظام السوق الحر، وهذه الشروط هي:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يتمتع أي منهم بقوة احتكارية.
- حرية الدخول والخروج من السوق للبائعين والمشتريين.
- العلم التام بأحوال السوق.

د- المصلحة الخاصة

كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، وإذا تحقق ذلك لكل فرد على حدة فإن هذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.

يسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة من دخله بشراء السلع التي تلبي احتياجاته. أما العامل فهو يسعى إلى أكبر أجر ممكن مقابل عمله، فيعمل في المنشأة التي تتيح له ذلك.

يسعى المنتج لتحقيق أقصى ربح ممكن من مشروعه الخاص، ولكي يتحقق له ذلك عليه أن ينتج ما يلبي احتياجات المستهلكين حتى يحصل على أكبر إيرادات ممكنة. من جهة أخرى، عليه أن يمنح العمال فرصاً للعمل وأجوراً مجزية ليحصل منهم على أفضل إنتاج. كذلك يلزمه أن يشتري أفضل المعدات والآلات.

إن المصلحة الخاصة هي محرك النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافه في النهاية.



كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية؟

آلية السوق الحر هي المتبعة للتعامل مع عناصر المشكلة على النحو الآتي :

١- ماذا تنتج؟

تفضيلات المستهلكين هي التي تحدد أنواع وكميات السلع المرغوبة، فإذا ازداد الطلب على سلعة معينة في السوق ترتفع أسعارها، وتكون هذه إشارة للمنتجين أن هذه السلعة مرغوبة للمجتمع فيقومون بإنتاج المزيد منها.

٢- كيف تنتج؟

تقوم المشروعات الخاصة المملوكة للأفراد باختيار أفضل الفنون الإنتاجية وتوظيف الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال من خلال أسواق خدمات عناصر الإنتاج، وتقوم بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛ لأن هذا في صالح وفرة الإنتاج وجودته.

٣- لمن تنتج؟

توزيع عوائد الإنتاج على من أسهموا في تحقيقه يتم من خلال سوق خدمات عناصر الإنتاج. فأجر العامل يتحدد بتفاعل الطلب والعرض في سوق العمل، وعائد رأس المال يتوقف كذلك على الطلب والعرض في سوق رأس المال، وكذلك الحال في باقي عناصر الإنتاج.



انتقادات النظام الرأسمالي :

حقق النظام الرأسمالي درجات من الرخاء المادي في كثير من الدول التي طبقتة كما أنه الحاضن لكثير من الاختراعات والتطورات المادية في حياة البشرية خلال المئتي سنة الأخيرة إلا أنه تعرض لانتقادات أساسية، أهمها ما يأتي .

- ١ - تقديس الملكية الخاصة وحرية التصرف فيها تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وتفاقم حدة الصراع بين طبقات المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي .
- ٢ - في ظل الرأسمالية تنمو المشروعات الخاصة حتى تصبح قوة احتكارية كبرى تتحكم في السوق وتضر برفاهية عامة الناس .
- ٣ - المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة، بل قد تتعارض معها، فالمنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح قد يستخدم طرقاً إنتاجية تلوث البيئة وتضر المجتمع .

النظام الاقتصادي الاشتراكي :

طُرح الفكر الاشتراكي نظرياً في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تراكم مظالم وأخطاء النظام الرأسمالي، ولكن النظام الاشتراكي لم يطبق فعلياً إلا في دولة الاتحاد السوفياتي عقب الحرب العالمية الأولى، ثم انتشر بعد ذلك في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها . يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على المذهب الجماعي، ومنه تنبثق المبادئ الآتية :

أ- تدخل الدولة في الاقتصاد

تتدخل الدولة في جوانب النشاط الاقتصادي كافة فلا توجد حرية عمل ولا حرية إنتاج ولا حرية استهلاك، بل تكون الدولة مسؤولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة .

ب- الملكية العامة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للدولة ولا يسمح للقطاع الخاص بتملك وسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود، ولذلك يقر هذا النظام تأمين الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكيات عامة؛ لتحقيق عدالة التوزيع . وبهذا يكون المشروع العام هو المسيطر على النشاط الإنتاجي في الاقتصاد .

ج- التخطيط المركزي

جهاز التخطيط في الدولة هيئة مركزية عليا تضع خطة قومية شاملة، وفيها يتم تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة بتحقيق أهداف الخطة من خلال الأساليب المحددة بالخطة خلال فترة معينة.

د- المصلحة العامة

النظام الاشتراكي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع؛ لذلك فإن موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع ذات معدل ربحية منخفضة؛ لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وهكذا فالمصلحة العامة هي المحرك الرئيس لتوظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع وليست المصلحة الخاصة.

كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية؟

جهاز التخطيط المركزي يتعامل مع عناصر المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي:

١- ماذا ننتج؟

يقوم جهاز التخطيط بتحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وفقاً للأولويات التي يراها وذلك في ضوء الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتوقعات المستقبل.

٢- كيف ننتج؟

تنطوي الخطة العامة للدولة على أهداف تفصيلية يتم توزيعها على المشروعات العامة، حيث يعرف كل مشروع كميات ومواصفات السلع المكلف بإنتاجها. وبعد انتهاء العملية الإنتاجية، يباع الإنتاج في منافذ البيع الحكومية بالأسعار التي تحددها الخطة.



٣- لمن ننتج؟

يتم تحديد أجور العمال من خلال الخطة الموضوعة وبحسب كمية العمل المبذول ومستوى مهارة العامل.

انتقادات النظام الاشتراكي :

من بداية التسعينيات في القرن العشرين انهارت التجربة الاشتراكية مع تفكك الاتحاد السوفياتي وتحولت دول شرق أوروبا إلى الكتلة الغربية، كما تحولت كثير من الدول الاشتراكية بدرجة أو أخرى إلى نموذج قريب من النظام الرأسمالي .

من أهم عوامل فشل النظام الاشتراكي ما يأتي :

- ١ - حرمان المستهلكين من حقهم في اختيار السلع التي تناسب رغباتهم، وإلزامهم بأنواع نمطية من السلع والخدمات حسب رؤية القائمين على جهاز التخطيط في الدولة.
- ٢ - حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وإقامة المشروعات الخاصة وهذا لا يتفق مع الفطرة البشرية السوية وينتج عنه الإحباط وعدم وجود حافز شخصي لإجادة العمل .
- ٣ - كثيراً ما نشأ عن سوء تقدير كميات الإنتاج حدوث فائض كبير من بعض السلع في بعض السنوات، وعجز شديد من سلع أخرى؛ مما أدى إلى حدوث أزمات في السلع الاستهلاكية .
- ٤ - حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل حيث عانى معظم أفراد المجتمع من الدخل المنخفضة، بينما تمتعت الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي وأعضاء الحكومة بالدخل العالية ومستوى المعيشة المرتفع .



النظام الاقتصادي الإسلامي:

جاءت الشريعة الإسلامية بمنهج كامل للحياة يضمن سعادة المؤمن في الدنيا وفي الآخرة ويستمد النظام الاقتصادي الإسلامي مبادئه من القرآن والسنة واجتهادات كبار علماء الإسلام قديماً في مجال المعاملات وحديثاً في مجال الاقتصاد الإسلامي. أما الجانب التطبيقي فهو النموذج العملي لتطبيق الاقتصاد الإسلامي في الدولة الإسلامية منذ العصر النبوي وعلى مر العصور. أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي ما يأتي:

أ- الإيمان بالله واليوم الآخر

في عقيدة الإسلام: الله سبحانه هو مالك الكون كله، أما ملكية الإنسان فهي ملكية استخلاف بغرض إعمار الكون، قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]، كما أن الرزق والأجل مكتوبان ومقدران فسلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي جزء من إيمانه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ودور المسلم عبادة الله وعمارة الأرض، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

كذلك فإن معاملات المسلم مع الآخرين في المجتمع ليس مبنية على الانتهازية والاستغلال قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]. الإيمان باليوم الآخر يعني أن النشاط الاقتصادي مثل أي نشاط آخر سيكون محل محاسبة في الآخرة، لذلك فالمسلم منضبط في سلوكه بما أحل الله ويتجنب المحرمات وبذلك فهو يحقق الحياة الطيبة في الدنيا والجزاء الحسن في الآخرة قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].



ب- الوسطية والتوازن

مبدأ الوسطية يعني العدل والاعتدال في كل شأن ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ففي النظام الاقتصادي الإسلامي هناك اعتدال في الاستهلاك ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الاعراف: ٣١]، وهناك توازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لتشجيع الحافز الفردي وفي نفس الوقت مراعاة حقوق جماعة المسلمين. أما حرية الفرد فهي مقيدة بضوابط أخلاقية مع مراعاة حقوق الآخرين، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانِ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» [أخرجه الألباني، ٧٥١٧]. وتسهم بعض المؤسسات في النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق هذا التوازن؛ فالزكاة تأخذ من القادرين وتعطي غير القادرين، والوقف يسهم في تحقيق مصالح عامة معتبرة، ودور المحتسب في مراقبة الأسواق يضمن استمرار مراعاة التوازن بين مصالح الأفراد والمصلحة الاجتماعية.

ج- التكامل

الاقتصاد الإسلامي جزءٌ من شريعة، فهو يتبادل التأثير مع الأبعاد الاجتماعية والتشريعية والاقتصادية. فإذا كانت النظم الاقتصادية الوضعية تهتم بتحقيق الإشباع المادي للإنسان وتفصل الأخلاق عن السلوك الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يضمن الترابط والتكامل بين الجانبين المادي والأخلاقي للإنسان، فالزكاة مثلاً تنظم اقتصادي لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لكنها في الوقت نفسه تظهر نفس المزكي من الشح والبخل، فضلاً عن أنها أحد أركان الإسلام. علاوة على ذلك، فأي سعي للاكتساب يثاب عليه الإنسان إذا نوى بذلك طلب مرضاة الله والتعفف عن سؤال الناس، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ الْحَلَبِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَجُلٌ فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَلَدِهِ وَنَشَاطِهِ مَا أَعْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، «لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ» [أخرجه كعب بن عجرة، ١٠٧/٣]. فالسعي للاكتساب والاعتماد على النفس منهج إسلامي أصيل، تؤكد الكثرة من النصوص الشرعية ومنها عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ» [أخرجه البخاري، ١٤٧٠]. وهكذا فالارتباط بين الجانبين الأخلاقي والاقتصادي يولد في النفس شعوراً بالمسؤولية أمام الله ومن ثم فهناك رقابة ذاتية على المعاملات، وهذا يحقق نتائج أفضل للاقتصاد مما لو اعتمد فقط على الرقابة الخارجية مثل الحسبة والقضاء.

د- الملكية الخاصة والملكية العامة

في إطار التكامل أيضاً يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة على نحو فريد . يعطي النظام الاقتصادي الإسلامي مساحة كبيرة للملكية الخاصة ويقر حرية التصرف في الملكية بالمعاملات المباحة مثل البيع والإجارة والرهن وغيرها ويحمي الملكية الخاصة بحد السرقة وغير ذلك من التشريعات .

أما الملكية العامة فهي الأصل في المرافق الأساسية مثل الطرق والجسور والسدود وما يمثل منفعة عامة للناس وهذه تملكها الدولة . كذلك هناك نمط آخر من التملك يقره النظام الاقتصادي الإسلامي هو الأوقاف الخيرية وهي الأموال التي تنتقل من ملكية أصحابها لتكون وفقاً على مصالح عامة مثل تمويل صيانة المساجد ودور العلم .

هـ - الحرية المنضبطة

يتيح النظام الاقتصادي الإسلامي للفرد حرية التصرف في أنشطة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك ، مع ضبط هذه الحرية بتجنب التعامل في المنتجات المحرمة مثل الخمر والخنزير ، وكذلك الامتناع عن التصرفات المحرمة مثل الربا والميسر والاحتكار والغش وبيع الغرر وغير ذلك مما فيه ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل .

كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي ؟

السوق الإسلامي هو البيئة التي يعمل فيها هذا النظام على النحو الآتي :

١- ماذا ننتج؟

يتمتع الأفراد بحرية تحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية بشرطين : أولهما أن تكون هذه السلع بعيدة عن دائرة الحرام . وثانيهما : الاعتدال في الاستهلاك وتجنب البخل والإسراف : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩] .



٢- كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة بمعظم الأنشطة الإنتاجية بحرية كاملة بشرطين: أن تكون رؤوس أموالها من مصدر حلال، وأن تتجنب الأنشطة المحرمة مثل إنتاج الخمر والمواد الإعلامية الفاحشة. أما المشروعات العامة فهي تنظم المرافق الأساسية مثل المياه والمرافق الطبيعية والطاقة.

٣- لمن ننتج؟

يتم توزيع الإنتاج من خلال السوق الإسلامي التنافسي، حيث تحرم كل صور الاحتكار والغش والرشوة، وتحدد العوائد الفعلية لعناصر الإنتاج بالتراضي بين الطرفين: فأجر العمل يتحدد بالتراضي بين العامل وصاحب العمل، وكذلك ريع الأرض يكون بالتفاوض بين مالك الأرض والمستثمر، أما رأس المال فيكون عائده بالمشاركة في الأرباح مع صاحب المشروع حيث لا يستحق فائدة كما هو شأن الاقتصاد الوضعي؛ لأن الفائدة ربا محرم شرعا، وبهذا تتحقق العدالة في توزيع الدخل تلقائياً من خلال السوق الإسلامي.

علاوة على ذلك، يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وتكملها الصدقات الموسمية مثل زكاة الفطر والصدقات الاختيارية طول العام، كذلك يمارس نظام المواريث دوراً مهماً في توزيع الثروة ومحاربة تركزها في يد قلة من الناس.

إثرائني

قامت حكومتنا الرشيدة بمعالجة المشكلة الاقتصادية ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ من خلال أنظمة الدولة ومنها (مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، وحساب المواطن، ورؤية ٢٠٣٠) وما زالت حكومتنا تبذل قصارى جهدها في توفير أفضل سبل العيش للمواطن السعودي، وإشباع معظم حاجاته.

- النظام الاقتصادي مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.
- دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بإجابة الأسئلة الثلاثة: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟
- النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي نظامان وضعيان يعتمدان على فلسفات بشرية يرجع أقدمها إلى ٢٥٠ سنة مضت، بينما النظام الاقتصادي الإسلامي نظام رباني يركز على الشريعة الإسلامية وعرفته البشرية منذ وصل نور الوحي إلى الأرض قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة.
- مبادئ النظام الرأسمالي هي: الحرية الفردية والملكية الخاصة والمنافسة الكاملة والمصلحة الخاصة.
- يعالج النظام الرأسمالي جوانب المشكلة الاقتصادية بتطبيق آلية السوق الحر، حيث تتحدد قيمة كل شيء بالعرض والطلب.
- ينتقد النظام الرأسمالي لأنه يؤدي إلى تفاقم سوء توزيع الدخل، ويشجع القوى الاحتكارية، ولا يراعي المصلحة الاجتماعية.
- مبادئ النظام الاشتراكي هي: تدخل الدولة في الاقتصاد والملكية العامة والتخطيط المركزي والمصلحة العامة.
- يعالج النظام الاشتراكي جوانب المشكلة الاقتصادية عن طريق اعتماد آلية التخطيط الشامل، حيث تجيب خطة الدولة عن جميع أسئلة المشكلة الاقتصادية.
- ينتقد النظام الاشتراكي لأنه يحرم المستهلكين من حق الاختيار، ويقتل الحافز الشخصي للعمل والإنتاج، ويؤدي إلى ظهور أزمات في السلع الاستهلاكية وتعميق التفاوت في توزيع الدخل.
- النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الحياة الطيبة للمؤمنين في هذه الدنيا.
- من أبرز مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي: الإيمان بالله واليوم الآخر، والوسطية والتوازن والتكامل والحرية المنضبطة.
- يعالج النظام الاقتصادي الإسلامي جوانب المشكلة الاقتصادية من خلال آليات مختلفة، أهمها السوق الإسلامي والتراضي والتعاون والعائد بالمشاركة والزكاة والوقف والمواثيق.





نشاط إثرائي

(١) ناقش مع زملائك مبدأ الحرية الشخصية ومدى تطبيقه في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي.

(٢) حدّد ثلاثة أهداف اقتصادية مرغوبة للمجتمع، ثم حدّد أي مبادئ الاقتصاد الإسلامي يتعين تطبيقه لتحقيق كل هدف.

- (١) عرّف النظام الاقتصادي .
- (٢) كيف تقاس كفاءة النظام الاقتصادي ؟
- (٣) قارن بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من حيث :
 - أ- نظام الملكية .
 - ب- هدف النظام .
 - ج- آلية تحقيق هدف النظام .
- (٤) عدد أهم انتقادات النظام الرأسمالي .
- (٥) عدد أهم انتقادات النظام الاشتراكي .
- (٦) اكتب المبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي .

(1) النظام الاقتصادي هو مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

(2) تقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في القيام بوظائفه وبالتالي قدرته على مواجهة المشكلة الاقتصادية.

(3)

وجه المقارنة	النظام الرأسمالي	النظام الاشتراكي
نظام الملكية	الملكية خاصة مملوكة للأفراد	الملكية عامة مملوكة للدولة
هدف النظام	تحقيق مصلحة المجتمع ككل.	تحقيق مصلحة المجتمع ككل.
آلية تحقيق هدف النظام	آلية السوق الحر	جهاز التخطيط المركزي

(4) – تقديس الملكية الخاصة.

- ظهور قوى احتكارية كبرى.
- المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة لتحقيق المصلحة العامة.

(5) – حرمان المستهلكين من حقهم في اختيار السلع التي تناسب رغباتهم.

- حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وإقامة المشروعات الخاصة مما يؤدي للإحباط.
- سوء تقدير كميات الإنتاج يؤدي لخلل في بعض السلع.
- حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل.

(6) – الإيمان بالله واليوم الآخر.

- الوسطية والتوازن.
- التكامل.
- الملكية الخاصة والملكية العامة.
- الحرية المنضبطة.